S/2015/331
الأمم المتحدة



Distr.: General
12 May 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٨ (٢٠١٤) التي طلب إليَّ فيها المجلس أن أُطلعه بانتظام على تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، من خلال تقارير خطية تُقدم كل ١٢٠ يوما. ويتناول التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ثانيا – استعراض عام للأحوال السياسية والأمنية

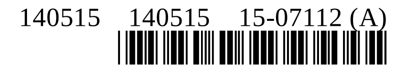
ألف – التطورات السياسية

٢ – عقب تسوية الأزمة السياسية التي شلت حكومة الصومال الاتحادية لمدة أربعة أشهر، استعادت العملية السياسية في الصومال زخمها بدءا من شهر شباط/فبراير. واحتل موضوع تشكيل مجلس وزراء جديد جدول أعمال الحكومة لشهر كانون الثاني/يناير. وبعد تأخيرات مطولة، اعتمد البرلمان في ٩ شباط/فبراير حكومة رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي المؤلفة من نائب واحد لرئيس الوزراء، و ٢٥ وزيرا (منهم ثلاث نساء)، و ٢٦ نائب وزير (منهم امرأتان) و ١٤ وزير دولة (ليس بينهم نساء).

٣ – وفي نيسان/أبريل، شرعت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية في عملية اختيار أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والاتحاد. بيد أن الأعمال التحضيرية للانتخابات لا تزال متأخرة عن موعدها.

٤ – وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أطلقت الإدارة المؤقتة في جوبا، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والحكومة الاتحادية، عملية ترمي إلى إنشاء جمعية إقليمية. وتتألف الجمعية، المقرر افتتاح أعمالها في أيار/مايو ٢٠١٥، من ٦٥ ممثلا في الجمعية مختارين




15-07112 (A) 140515 140515


من مقاطعاتهم بعد ترشيحهم من شيوخ العشائر، مع قيام قيادة الإدارة المؤقتة في جوبا باختيار ١٠ آخرين. بيد أن بعض العشائر الفرعية انتقدت العملية لافتقارها إلى الشفافية والانفتاح.

٥ - وفي ٣ آذار/مارس، في الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي، قام الرئيس شريف حسن شيخ عدن بتعيين مجلس وزراء مؤلف من ٦٣ عضوا. وشمل التعيين قائدين سابقين من المناصرين للولاية الجنوبية الغربية ''الأقاليم الستة'' المنافسة، وأربع نساء، وممثلين لقوميات الأقليات. ومع ذلك، تأخر تشكيل الجمعية الإقليمية نتيجة للخلافات بشأن حجمها وما إذا كان التمثيل سيكون على أساس الإقليم أو العشيرة. وفي الوقت نفسه، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، في أفجوي، توصلت الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي إلى وقف لإطلاق النار بين عشيرتي بيمال وهبر - غدر الفرعيتين، عن طريق التفاوض، في إطار اتفاق أوسع نطاقا لوضع حد للتزاع المسلح الذي طال أمده في منطقة مركا.

٦ - وفي ''الأقاليم الوسطى''، اختتم الرئيس الاتحادي حسن شيخ محمود في آذار/مارس مؤتمر صلح دام شهرين، وانعقد بمبادرة من ممثلي العشائر في طومسمريب بإقليم غلغدود. وفي ١٦ نيسان/أبريل، بدأ الرئيس أعمال مؤتمر لتشكيل الولاية في عذاذو. وأعلن أحد فصائل تنظيم أهل السنة والجماعة مقاطعة العملية إلى حين قيام الحكومة الاتحادية والتنظيم بحل خلافاتهما.

٧ - وفي بونتلاند، في ٦ كانون الثاني/يناير، وقع الرئيس عبد الولي محمد ''غاس'' على قانون إنشاء لجنة الانتخابات في الإقليم في إطار الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق عملية إرساء الديمقراطية التي عُلقت في تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي ١٢ نيسان/أبريل، وبعد يومين من المباحثات، أصدر كل من رئيس الوزراء الاتحادي ورئيس بونتلاند بيانا تضمن اتفاقا بأن تسهم بونتلاند بقوات قوامها ٣ ٠٠٠ جندي في الجيش الوطني الصومالي. كما أعربا مجددا عن التزام الحكومة الاتحادية و ''إدارة بونتلاند'' بتنفيذ الاتفاقات السابقة، وأقرا بضرورة قيام الحكومة الاتحادية بالتشاور مع الولايات بشأن التشريعات واللجان الاتحادية.

٨ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، لم يتسن البدء في المحادثات المقررة بين الحكومة الاتحادية و ''صوماليلاند '' في تركيا بسبب رفض ''صوماليلاند'' مشاركة أعضاء وفد الحكومة الاتحادية المولودين في ''صوماليلاند''. وشكلت أحزاب المعارضة تحالفا في ٤ آذار/مارس للتصدي لمحاولة الرئيس أحمد محمد محمود ''سيلانيو'' تمديد فترة ولايته إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتصاعدت حدة التوتر مع الحكومة بعد أن أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية في ٩ آذار/مارس تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلى أجل غير مسمى. وأعرب حزب كولميه الحاكم عن استعداده للتشاور مع المعارضة بشأن سبل المضي قدما، وحث البرلمان

على اعتماد تشريعات هامة بشأن المشاركة السياسية للنساء والأقليات. كما أعلنت اللجنة بعد ذلك أنه قد يكون من الممكن إجراء الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

باء - التطورات الأمنية

٩ - ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في ظل الهجمات المتفرقة التي تشنها حركة الشباب واستمرارها في استخدام التفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مقديشو والأقاليم. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تعرضت سيارة ركاب متوسطة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وتحمل موظفين دوليين ووطنيين تابعين للأمم المتحدة لهجوم نفذه مفجر انتحاري أمام مجمع للأمم المتحدة في غروي، ببونتلاند. ونتيجة للانفجار، قُتل أربعة موظفين تابعين لليونيسيف، وحارسا أمن، ومنفذ التفجير الانتحاري، في حين تعرض خمسة آخرون من موظفي اليونيسيف، وأربعة من حراس الأمن، وأحد المارة، لدرجات متفاوتة من الإصابات. وأعلن المتحدث العسكري باسم حركة الشباب، الشيخ أبو مصعب، والمتحدث الرسمي باسم الحركة، الشيخ علي دهيري، مسؤولية الحركة عن الهجوم الأخير على ''العدو الأمم المتحدة'' في منافذ إعلامية.

١٠ - وتمثل المذبحة التي راح ضحيتها ١٤٧ طالبا في كلية غاريسا الجامعية، بكينيا، في ٢ نيسان/أبريل، تذكرة فاجعة بأن الخطر الذي تشكله حركة الشباب لا يقتصر على الصومال، ولكنه ماثل على النطاق الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يمكن للأزمة في اليمن أن تؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، وتفتح ممرا للحركات الجهادية من خلال الصومال.

١١ - وفي مقديشو، استمرت الهجمات التي تشنها حركة الشباب. وشملت الخسائر مسؤولين حكوميين، ومدنيين، وأفراد أمن. وفي ٢٠ شباط/فبراير، قُتل ٢٨ شخصا، بمن فيهم نائب عمدة مقديشو واثنان من أعضاء البرلمان، في هجوم على فندق سنترال. وفي ٢٧ آذار/مارس، اقتحم مقاتلو حركة الشباب فندق مكة المكرمة بعد تفجير استُخدمت فيه سيارة مفخخة انتحارية؛ وأخذ المهاجمون رهائن خلال حصار دام ١٧ ساعة قبل أن تتمكن قوات الأمن الوطنية الصومالية من استعادة السيطرة على الموقع. وقُتل أشخاص لا يقل عددهم عن ١٤ شخصا في الهجوم، من بينهم يوسف محمد اسماعيل، الممثل الدائم للصومال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي ١٤ نيسان/أبريل، نفذت حركة الشباب هجوما معقدا آخر في وزارة الثقافة والتعليم العالي، مما أدى إلى سقوط ثمانية قتلى وإصابة أشخاص لا يقل عددهم عن ١٢ شخصا. كذلك تواصلت أعمال الاغتيال التي استهدفت المسؤولين الحكوميين وأفراد الأمن.

١٢ - وفي جنوب الصومال ووسطه، استمرت حركة الشباب في استهداف القوات الموالية للحكومة والإدارات الإقليمية، كما واصلت إعاقة تنقل المدنيين على طول طرق الإمدادات الرئيسية. وفي بيدواه، اغتيل ثلاثة من رجال الدين الإسلامي الذين ينتقدون حركة الشباب في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وفي ١٢ آذار/مارس، تعرض مقر إقامة رئيس الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي في بيدواه لهجوم، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من المهاجمين وجندي تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٣ - ووردت أنباء تفيد بمقتل رئيس العمليات الخارجية لحركة الشباب يوسف دهيق، وخليفته المباشر عدن جرار، في هجومين منفصلين من طائرة بدون طيار في منطقتي باي وغِذو في ١ شباط/فبراير و ١٢ آذار/مارس. وفي ٢٢ آذار/مارس، استعادت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والإدارة المؤقتة في جوبا جزيرة كودا في إقليم جوبا هوس. وفي بونتلاند، واصلت قوات الأمن هجوما مكثفا ضد حركة الشباب في منطقة جبال جلجلة، حيث تسبب ذلك في هجمات انتقامية. ففي يومي ١٠ كانون الثاني/يناير و ٣ شباط/فبراير، هاجم مقاتلو حركة الشباب مركزين للشرطة في بوصاصو، مما أدى إلى إصابة ثلاثة من أفراد الشرطة بجراح.

١٤ - أما الهجمات التي نفذتها مليشيا دولبهانتي المناصرة لحركة ”خاتومو“ الانفصالية على قوات ”صوماليلاند“ في إقليمي سول وسناغ، فقد أسفرت عن مقتل مقاتل من ”صوماليلاند“ ومقاتلَين من حركة ”خاتومو“؛ ورغم ذلك، استقرت الحالة الأمنية في آذار/مارس.

١٥ - وفي الأقاليم الوسطى، أدى إنشاء إدارات اتحادية إلى اشتباكات بين القوات الموالية للحكومة الاتحادية وتنظيم أهل السنة والجماعة، وكذلك فيما بين ميليشيات العشائر. وفي غلغدود، فإن الاشتباكات التي وقعت بين قوات تنظيم أهل السنة والجماعة والميليشيات الموالية للحكومة الاتحادية في يومي ١٠ و ١٢ شباط/فبراير في بلدة غوريعيل أسفرت عما لا يقل عن ٢٥ من الوفيات و ٥٦ من الإصابات؛ ووُقع اتفاق لوقف إطلاق النار في ٥ آذار/مارس. وعلى نحو منفصل، أُبلغ عن وقوع اشتباكات في إقليم هيران بين عشيرتي حوادلي وطر - فقيه عمر في ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير، وبين عشيرتي جاجيلي وماكان الفرعيتين في ٦ و ٧ شباط/فبراير. وأسفرت تلك الأحداث وغيرها من أعمال العنف بين العشائر، ولا سيما في أقاليم هيران وشبيلي هوس وجوبا هوس، عن مقتل ٦٠ مدنيا وإصابة ٦٣ آخرين بجراح.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - بذل المساعي الحميدة التي توفرها الأمم المتحدة

١٦ - واصل ممثلي الخاص، نيكولاس كاي، بذل جهود المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي، والمشورة الاستراتيجية والسياساتية إلى الحكومة الاتحادية والزعماء الإقليميين في الصومال. وقد تحاور بانتظام مع المؤسسات الاتحادية في مقديشو، وقام بزيارة غروي وكيسمايو وبيدواه للتشاور مع الزعماء الإقليميين، وبذل مساعيه الحميدة للأطراف المعنية في عملية تشكيل الدولة المثيرة للجدل التي تجري في الأقاليم الوسطى. وركز السيد كاي أيضا على الدعوة إلى اتباع نهج مشترك في قيام الحكومة الاتحادية بتنفيذ ''رؤية عام ٢٠١٦''. وفي بيان عام صدر في ١٨ آذار/مارس، أشار السيد كاي إلى التزام جميع هؤلاء الزعماء بتنفيذ ''رؤية عام ٢٠١٦'' وبعدم تمديد الولاية الحالية للحكومة الاتحادية إلى ما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فضلا عن المعالم الهامة لنهج المسار السريع، بما في ذلك تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وعملية استعراض الدستور.

باء - تنسيق الدعم الدولي ومواءمة الجهود الدولية

١٧ - يظل ميثاق ''الاتفاق الجديد'' يشكل الآلية الرئيسية لتنسيق الجهود الدولية في الصومال. وأعادت الحكومة الاتحادية تأكيد التزامها بضمان أن يصبح عام ٢٠١٥ هو ''عام الإنجاز''. وعقب تشكيل مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الجديد، أُنشئت لجنة تابعة لمجلس الوزراء تحت إشراف رئيس الوزراء للمضي قدما بتنفيذ الميثاق. واستنادا إلى استنتاجات تلك اللجنة، قامت الحكومة الاتحادية بزيارات إلى كل من بيدواه وكيسمايو وغروي لمناقشة دور الاتفاق الجديد في تلبية احتياجات الإدارات الإقليمية المؤقتة.

١٨ - في ٢٣ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال ستة مشاريع مشتركة تابعة للأمم المتحدة قُدمت إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء وخمسة برامج مقدمة إلى صندوق البنك الدولي الاستئماني المتعدد المانحين تتعلق بأهداف بناء السلام وبناء الدولة، فيما يمثل خطوة حاسمة صوب التعجيل بتحقيق نتائج ملموسة من خلال الميثاق. وتعتبر مشاركة الأقاليم الناشئة في هذا المسعى تطورا جديرا بالذكر وخطوة بنّاءة.

١٩ - وواصل ممثلي الخاص تنسيق الدعم الدولي للعملية السياسية في الصومال. وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بتنسيق عدد من البيانات المشتركة بين الشركاء الدوليين وتيسير المشاركة الدولية في مناسبات رئيسية، من قبيل إطلاق العملية

السياسية لتشكيل الدولة في الأقاليم الوسطى في عذاذو. وأجرى ممثلي الخاص مناقشات ثنائية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وقطر خلال زيارتين قام بهما إلى واشنطن العاصمة (٤-٦ شباط/فبراير) والدوحة (١٦-١٧ شباط/فبراير).

جيم - تحقيق الاستقرار

٢٠ - في ما يمثل تطورا إيجابيا، أنشأت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية ''وحدة تحقيق الاستقرار'' للإشراف على تقديم الدعم إلى المقاطعات الـ ١٣ التي حُررت مؤخرا من سيطرة حركة الشباب. وركزت اجتماعات التنسيق الشهرية مع الشركاء في جهد تحقيق الاستقرار على كيفية إخضاع الكيانات الشريكة الصومالية والدولية ذات الصلة لمزيد من المساءلة عن اشتراكاها، وعلى تحسين البحوث والتحليل. ولهذه الغاية الأخيرة، قام المشاركون بصورة جماعية بوضع مخططات تتعلق بالسياسة والحوكمة وسيادة القانون والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية لكل مقاطعة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة التشجيع على إنشاء لجنة تابعة لمجلس الوزراء ومعنية بتحقيق الاستقرار، فضلا عن التواصل مع الإدارات الإقليمية المؤقتة.

٢١ - وحتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥، أصبح لدى جميع المقاطعات الـ ١٣ مستوى ما من الإدارة للقيام بتصريف الأعمال. وفي أربع مقاطعات، وردت أنباء عن حدوث عمليات نشر لقوات الشرطة، رغم أن الحكومة الاتحادية لم تؤكد حدوث ذلك إلا في مقاطعتين وحسب، هما حُدر وبراوه. وفي عدد من المقاطعات، وردت أنباء عن قيام متطوعين وميليشيات بعمل الشرطة، وفي مقاطعتين، وردت أنباء عن وجود قضاة أو مدعين عامين أو محامين أو رؤساء هيئات قضائية. وفي غضون ذلك، تلقت البعثة أنباء عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في ٦ من المقاطعات الـ ١٣ (في براوه، وبولوبرتي، وجللقسي، وتييغلو، وواجد، وحُدر)، بما في ذلك ١١ حالة من حالات القتل خارج نطاق القضاء.

٢٢ - ووردت أنباء عن وجود شكل من أشكال الخدمات الصحية في ٧ من المقاطعات الـ ١٣، وعن وجود مدارس ابتدائية عاملة في خمس مقاطعات. وفي جميع المقاطعات التي تم فيها توزيع الأغذية، وردت أنباء عن عودة السكان إلى المناطق الحضرية وعن حدوث انخفاض في أسعار المواد الغذائية. غير أنه في بولوبرتي، ورد أن المجاعة الناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه حركة الشباب تسببت في ست حالات وفاة. وظلت مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تشكل مصدرا للقلق في جميع المقاطعات. ووردت أنباء عن حدوث قدر من النشاط الاقتصادي في معظم المقاطعات، حيث نجم ذلك عن تعبئة المجتمع المحلي وأحيانا نتيجة لرأس المال القادم من الشتات. ووردت أنباء عن تنفيذ مشاريع سريعة الأثر في خمس مقاطعات محددة كهدف في سياق تحقيق الاستقرار.

دال - السياسات الشاملة

إنشاء نظام اتحادي

٢٣ - شرعت الحكومة الاتحادية في حوار مع قادة الإدارات الإقليمية القائمة والناشئة. وفي الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، عُقد في مقديشو الاجتماع الأول لكبار القيادات الاتحادية والإقليمية بشأن الشؤون الاتحادية. وحضر الاجتماع الرئيس الاتحادي، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان الاتحادي محمد شيخ عثمان جاواري، ورئيس بونتلاند، ورئيس الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي، وزعيم الإدارة المؤقتة في جوبا، الشيخ أحمد محمد إسلام ''مادوبي''. وركزت المناقشات على بناء النظام الاتحادي، والعلاقات بين المركز والولايات، وميثاق الاتفاق الجديد، وبرنامج الرؤية لعام ٢٠١٦، ومشاركة الولايات في الهيئات الوطنية الرئيسية، وقوات الأمن الوطنية. وعُقد اجتماع ثانٍ في غروي في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو. وفي غضون ذلك أطلقت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية، المرحلة الأولى من حملة على الصعيد الوطني للتواصل في مجال التربية المدنية لإعلام المواطنين الصوماليين بالنظام الاتحادي وعملية بناء الدولة. وستستمر الحملة خلال الجزء المتبقي من عام ٢٠١٥ وستركز أيضا على المصالحة، والعملية الدستورية، وإرساء الديمقراطية.

عملية استعراض الدستور

٢٤ - شهدت عملية استعراض الدستور زخما جديدا عقب تنصيب الحكومة الجديدة في شباط/فبراير ٢٠١٥. وعقدت وزارة الشؤون الدستورية الجديدة ولجنة الرقابة البرلمانية واللجنة المستقلة لاستعراض الدستور والتنفيذ عدة اجتماعات في شباط/فبراير لوضع الصيغة النهائية لأدوار ومسؤوليات كل منها. ووقّعت المؤسسات الثلاث على مذكرة تفاهم في ٩ آذار/مارس. وفي ١٩ آذار/مارس، شرعت لجنة الرقابة رسميا في عملية استعراض الدستور بأن أصدرت تعليماتها إلى اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور والتنفيذ باستعراض الفصلين ١ و ٤ من الدستور الاتحادي المؤقت. وشرعت لجنة الرقابة أيضا في العمل في تقريرها بشأن المسائل المتنازع عليها في الدستور الاتحادي المؤقت التي سيتعين النظر فيها بمزيد من التفصيل.

٢٥ - ووفر فريق الأمم المتحدة المتكامل المعني بالدستور الدعم للعمليات آنفة الذكر، بما في ذلك تيسير أنشطة التخطيط، وبدأ توفير الدعم لبناء القدرات من أجل إنشاء اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور والتنفيذ. وشكل كل من بعثة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريقا عاملا لكفالة سماع صوت المرأة الصومالية خلال عملية الاستعراض.

الأعمال التحضيرية للانتخابات

٢٦ - في ١١ شباط/فبراير، اعتمد البرلمان مشروع قانون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الذي صاغه بمشورة تقنية من فريق الدعم الانتخابي المتكامل التابع لبعثة الأمم المتحدة. وينشئ القانون هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات مؤلفة من تسعة مفوضين، ينبغي أن يكون اثنان منهم على الأقل من النساء، وأمانة للهيئة. وينص مشروع القانون على أن تكون للجنة المستقلة ميزانية خاصة بها يتم تخصيصها من الميزانية الوطنية، ومنحها السلطات اللازمة لتعيين موظفيها وإنشاء مكاتب محلية في البلد حسب الاقتضاء وتحديد الجدول الزمني للانتخابات.

٢٧ - وعقب صدور الإعلان عن وظائف شاغرة لشغل وظائف في اللجنة الانتخابية المستقلة، أنشأت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية في ٦ نيسان/أبريل لجنة اختيار مؤلفة من سبعة أعضاء تقوم باختيار ٢٧ مرشحا وتقديم أسمائهم إلى مجلس الوزراء، حيث يقوم المجلس بوضع قائمة تصفية من تسعة أسماء تعرض على البرلمان لفحص المرشحين وإقرارهم. وتعمل بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال، بإعداد حيز مكتبي مؤقت للجنة الانتخابية من أجل كفالة بدء اللجنة أعمالها فور تعيين أعضائها.

٢٨ - وتتناقش بعثة الأمم المتحدة أيضا مع البرلمان الاتحادي ووزارة الداخلية والشؤن الاتحادية بشأن توفير دعم تقني فيما يتعلق بصياغة قانون الانتخابات وعملية المشاورات. ومن المقرر عرض مشروع قانون للأحزاب السياسية على البرلمان في أيار/مايو.

هاء - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

تقديم المساعدة في قطاع الأمن وإصلاحه

٢٩ - في ٢٦ آذار/مارس، عقد الفريق العامل المعني بالدفاع والمنشأ بموجب هيكل الاتفاق الجديد أول اجتماع له منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وركزت المناقشات على خطة ”النصر“ للحكومة الاتحادية التي وضعت بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة. وتبين الخطة احتياجات الجيش الوطني الصومالي من الأسلحة والمعدات اللازمة لتحسين العمليات المشتركة، تمشيا مع مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتوفر إطارا للمرحلة الأولى من التنمية الطويلة الأجل للجيش الوطني. وعرضت الخطة وزارة الدفاع وتم إقرارها في اجتماع الفريق العامل المعني بالهدف ٢ (الأمن) في إطار بناء السلام وبناء الدولة الذي عقد في مقديشو في ٢٣ نيسان/أبريل.

٣٠ - وفي الاجتماع نفسه، تم أيضا عرض الخطة الاستراتيجية للجنة المعنية بإدماج الميليشيات على الصعيد الإقليمي، المنشأة في ٢٦ آذار/مارس، التي تحدد الدمج المقترح لقوات الأقاليم في الهياكل الأمنية الاتحادية. وتوفر بعثة الأمم المتحدة مشورة ودعما استراتيجيين لأعمال اللجنة تيسيرا لتنمية الروابط المؤسسية بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة.

٣١ - وفي إطار خطة النصر، فإن قوات تابعة للجيش الوطني مجموعها ٩٠٠ ١٠ جندي ومؤلفة من وحدات من الأقاليم ستتلقى دعما من الشركاء الدوليين للمشاركة في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي ودعما لبناء القدرات في إطار تطوير الجيش. ولا يشمل هذا الرقم ٠٠٠ ٣ جندي من بونتلاند من المقرر إدماجهم في الجيش الوطني، حيث أنهم يقاتلون حركة الشباب في جبال جلجلة. وسيتعين وضع ترتيبات بديلة لتمكين تلك القوات من تلقي دعم دولي.

٣٢ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة المشورة بشأن وضع استراتيجية تجنيد للضابطات، وإصدار أمر عام يحظر تجنيد الأفراد دون سن الرشد، ووضع أطر قانونية تنظم مؤسسات الدفاع، ووضع خطة لتطوير وزارة الدفاع. وتولت البعثة أيضا تنسيق المساعدة الدولية وواصلت حث الجهات المانحة لقطاع الأمن على مواءمة عروض المساعدة التي تقدمها مع أولويات الحكومة الاتحادية.

٣٣ - وقد تم الآن تسجيل ما مجموعه ٨٢٩ ١٣ فردا من الجيش الصومالي الوطني و ١٣٤ ٥ فردا من قوة الشرطة الصومالية الآن تسجيلا بالسمات البيولوجية في نظام الموارد البشرية. وبدأ في نيسان/أبريل دفع المنح الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية لـ ٤٩٥ ٩ فردا من الجيش.

٣٤ - وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، شرعت سلطات بونتلاند في تنفيذ مشروع لبناء القدرات يهدف إلى إنشاء مؤسسات أمنية موحدة وقادرة وخاضعة للمساءلة ويرتكز عملها على الحقوق لتنمية الصلات الأمنية مع الحكومة الاتحادية وبونتلاند. وأجرت الحكومة، بالتعاون مع البنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة، استعراضا للنفقات العامة لقطاع العدالة والأمن الصومالي.

٣٥ - وقدمت البعثة المساعدة للحكومة الاتحادية في أولى خطواتها نحو إنشاء نظام شامل لإدارة الأسلحة والذخائر، وفقا للمعايير الدولية والالتزامات القائمة بموجب الجزاءات. واستمر بناء مستودعات الأسلحة والمرافق للتخزين الآمن للأسلحة والمتفجرات، إلى جانب الجهود الرامية إلى تنمية قدرات الأفراد في مجال حفظ السجلات والإدارة المادية للأسلحة. وتلقت

الحكومة الاتحادية الدعم في صياغة تقريرها بشأن تحديد الأسلحة الذي قدم في ٣٠ آذار/مارس إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

الشرطة

٣٦ - في ما يمثل تطورا هاما، وقعت الحكومة الاتحادية في آذار/مارس على مذكرة تفاهم مع الإدارة المؤقتة في جوبا والإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي بشأن إنشاء شرطة إقليمية في إقليم كل منها. وستتولى شرطة بعثة الأمم المتحدة وشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي تقديم مشورة تقنية ورصد تجنيد ٦٠٠ فرد من كل إقليم وفرزهم وتدريبهم ونشرهم. ويجيء هذا المسعى المشترك لشرطة بعثة الأمم المتحدة وشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في أعقاب زيارة مشتركة قام بها مستشار شؤون الشرطة في الأمم المتحدة ومفوض الشرطة التابع للاتحاد الأفريقي إلى الصومال في شباط/فبراير، مما أسفر عن توافق في الآراء بشأن الأولويات المشتركة وتعزيز التعاون بين أفراد الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة.

٣٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تفعيل مقر قوة الشرطة الصومالية، وبدعم من حكومة اليابان، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ مشروع لتوفير اتصالات لاسلكية موثوق بها في مقديشو وفي أجزاء من الأقاليم الجنوبية والوسطى. وشمل ذلك توفير دورتين تدريبيتين تدومان ١٠ أيام وتقديم شحنة أخيرة من معدات الاتصالات و ٥٦ مركبة ، على سبيل الهبة، بتمويل من حكومة اليابان بتكلفة قدرها ٥,٧٥ ملايين دولار. ووزعت المعدات التي تم تقديمها على الإدارة المؤقتة في جوبا، وبونتلاند، والإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي، والإقليم الأوسط، ومقديشو، تمشيا مع الاتفاقات المعقودة بين الحكومة الاتحادية والإدارات المؤقتة في الأقاليم للتعاون في إنشاء أجهزة شرطة إقليمية.

٣٨ - كذلك قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعما لقوة الشرطة الصومالية في بناء قدرات لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وحتى شباط/فبراير، تمكن فريقان تابعان لقوة الشرطة الصومالية من التعامل بشكل مستقل مع أجهزة متفجرة يدوية الصنع في مقديشو. وتحافظ قوة الشرطة أيضا على ١٠ أفرقة لإبطال مفعول الذخائر المتفجرة في كل من بلدوين وبيدواه ومقديشو، وقد قامت بعملية نشر مؤقتة في بلدوين للتصدي لأخطار المتفجرات. كما قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دعما في مجال التوعية بمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية والألغام لأفراد أجهزة الشرطة والعدالة بقيادة المملكة المتحدة في "صوماليلاند"، وذلك بهدف تحسين التنسيق بين أجهزة الشرطة والقضاء في جمع الأدلة وإعداد القضايا القانونية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٩ - واصلت حكومة الصومال الاتحادية تنفيذ برنامجها الوطني من أجل فك ارتباط المقاتلين بالجماعات المسلحة. وتعهدت الجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج والدانمرك، بتمويل لدعم ثلاثة مرافق انتقالية قائمة في مقديشو وبيدواه وبلدوين حتى أوائل عام ٢٠١٦. وواصلت بعثة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحديد المزيد من التمويل من أجل إنشاء المرفق الانتقالي في كيسمايو. وفي غضون ذلك، يظل ١٥٠ فردا من الأعضاء السابقين في حركة الشباب في مرفق مؤقت مدعوم من الإدارة المؤقتة في جوبا. وشكل تعيين مراقبين لحقوق الإنسان في جميع المراكز الانتقالية للمقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ خطوة هامة نحو ضمان الامتثال للمعايير الدولية بما يتماشى مع البرنامج الوطني. وواصلت بعثة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى التماس الدعم من أجل إنشاء البيوت الآمنة لإيواء المقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة في بيدواه، وهو المشروع الذي أصبح ملحا في ضوء التهديدات التي يتعرض لها بعض المستفيدين منه مستقبلا.

الأمن البحري

٤٠ - ساعدت بعثة الأمم المتحدة الحكومة الاتحادية على تنشيط دعم الجهات المانحة لوضع نظام للأمن البحري يكون بوسعه مكافحة الجريمة البحرية عبر الوطنية وإدارة المياه الإقليمية الصومالية لمصلحة الشعب الصومالي. وتقدم البعثة أيضا مساعدة تقنية لوضع قانون إنشاء حرس السواحل بحلول أيار/مايو ٢٠١٥، في حين أن يقوم الموجهون الهندسيون التابعون لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم الأمن البحري في ”صوماليلاند“ من خلال تجديد زورق دورية لحرس السواحل والتدريب في قاعات الدراسة في مجالي الهندسة والصيانة. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة وجهات أخرى، توفير التدريب لسلطات الحدود والهجرة في ”صوماليلاند“ وبونتلاند بشأن الحماية الدولية للمهاجرين الوافدين عن طريق البحر.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤١ - وُضعت استراتيجية لإدارة مخاطر المتفجرات بدعم من الأمم المتحدة لتيسير الامتثال للالتزامات الوطنية والدولية، وينتظر أن توافق عليها الحكومة الاتحادية. وفي شباط/فبراير، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء بتيسير تمثيل الحكومة الاتحادية و ”صوماليلاند“ في الاجتماع الدولي الثامن عشر للبرامج الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام

في سويسرا، فأتاحت بذلك منتدى للدعوة من أجل تقديم المساعدة الدولية. وقدم معلمون أخصائيون محليون في أخطار المتفجرات تابعون لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام رسائل محددة الهدف متعلقة بالأخطار إلى المشردين داخليا والعائدين والشباب في المناطق المستعادة حديثا.

العدالة والسجون

٤٢ - بعد شهور من عدم الاستقرار السياسي، اعتمدت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، في ٢٣ آذار/مارس، البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعاون كل من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة الاتحادية في وضع الصيغة النهائية لمسح للموجودات من مرافق المحاكم والسجون ومراكز الشرطة في جميع أنحاء الصومال. وبناء على طلب من ديوان النائب العام، قدمت بعثة الأمم المتحدة مساعدة تقنية من أجل صياغة قانون إنشاء الديوان ونظمت إحاطة إعلامية في آذار/مارس بعنوان ’المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية الأخرى بشأن دور أعضاء النيابة العامة‘.

٤٣ - وفي ٣١ آذار/مارس، اعتمدت وزارة العدل والشؤون القضائية خطة استراتيجية لجهاز السجون الصومالي ومنهجا تدريبيا لحرس السجون، تم وضعهما بدعم من بعثة الأمم المتحدة. ويواصل كل من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنسيق وتيسير تدريب أفراد قوة الشرطة الصومالية وحرس السجون على حماية موظفي القضاء ومباني المحاكم، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية وشراء المعدات الأمنية في إطار المشروع التجريبي لمجمع محاكم بنادر. وفي الفترة من ١ إلى ٥ آذار/مارس، قدمت الأمم المتحدة لحرس السجون معدات لتسجيل السمات البيولوجية وما يتصل بها من تدريب. وقد مكن ذلك، في ١٨ آذار/مارس، من إطلاق عملية لتسجيل نحو ٣ ٠٠٠ فرد في حرس السجون في ١٠ سجون في جنوب وسط الصومال في الأشهر المقبلة، بهدف تعزيز الكفاءة والمساءلة.

واو - الأسس الاقتصادية

٤٤ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بوضع برنامج مشترك يهدف إلى تعزيز عمالة الشباب، مع التركيز على قطاعات تشمل الزراعة ومصائد الأسماك والثروة الحيوانية. ويركز البرنامج أيضا على إيجاد فرص عمل قصيرة الأجل من خلال إصلاح الهياكل الأساسية، وتعزيز محو أمية الشباب، وتعلم الحساب والمهارات الحياتية،

والتدريب المهني والتدريب على الأعمال التجارية. واعتمدت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال البرنامج في آذار/مارس ٢٠١٥، ويتوقع البدء قريبا في تنفيذه.

٤٥ - وبدأت الحكومة الاتحادية، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، تنفيذ مبادرة بمبلغ ٩,٥ ملايين دولار ترمي إلى تعزيز القدرة على التأقلم مع المناخ في المجتمعات المحلية الضعيفة. وسيستخدم تمويل مرفق البيئة العالمية في دعم الوزارات والمقاطعات والمنظمات اللاربحية والمنظمات المجتمعية في إدماج مخاطر تغير المناخ في إدارة الموارد الطبيعية والتأهب للكوارث، وهو ما يعتبر مسألة حيوية للتنمية الطويلة الأجل وبناء السلام.

٤٦- وفي القطاعات المنتجة، أحرز تقدم في جهود زيادة الإنتاج وتنويعه في مجالات الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتوزيع ٥٠٠ ١ رأس وتحصين ٢,٦ مليون رأس من الحيوانات على صعيد البلد. ويستمر العمل على تحسين إنتاج الحليب والنظافة الصحية والجودة في إقليمي ”صوماليلاند“ وغذو. واستفاد المزارعون من توزيع المدخلات الزراعية المحسنة، والتدريب على ممارسات الزراعة ومكافحة الآفات الجيدة، ومهارات التسويق، وإدارة الأصول. وتم تشييد أو إعمار سبع عشرة بوابة من بوابات التحكم في المياه على نهر شبيلي، وبني ١٤,٦ كيلومترا من القنوات الأولية والثانوية في برعو.

٤٧ - وفي جميع القطاعات، يظل الافتقار إلى رأس المال البشري والمالي يشكل التحدي الأكبر. وثمة حاجة إلى تمويل مستمر لدعم القطاعات الإنتاجية وتصعيد أنشطة توظيف الشباب في المجالات التي تكون فيها الاحتياجات على أشدها. ومن المرجح أن يظل التمويل بشروط ميسرة لمشاريع الهياكل الأساسية الإنتاجية الواسعة النطاق محدودا إلى أن يتأهل الصومال لمركز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيظل التنفيذ يتعرض للعراقيل نتيجة للمشاكل الأمنية والقيود ذات الصلة على إمكانية الوصول. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في توفير فرص اقتصادية منصفة للنساء الصوماليات، اللاتي غالبا ما يشغلن وظائف متدنية الأجر في القطاع غير الرسمي.

زاي - الإيرادات والخدمات

٤٨ - واصل البنك الدولي تقديم الدعم والمشورة إلى الحكومة الاتحادية من أجل تعزيز الإدارة المالية الحكومية والحوكمة المالية. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٥، شكلت الحكومة الاتحادية مجلساً مؤقتاً للمشتريات يقوم باستعراض جميع العقود التي تفوق قيمتها ٥ ملايين دولار، ويقدمها إلى لجنة الحوكمة المالية لطلب المشورة. وأصبحت تقارير الأداء الميزانوي والمالي المعتمدة تُنشر في موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت.

٤٩ - وبدأ تشغيل النسخة الإلكترونية من نظام المعلومات الصومالي للإدارة المالية. وسيتم الآن تسجيل عملية تحصيل الإيرادات من المنبع وتسويتها مع القيود المصرفية في المصرف المركزي. ويتلقى وزير المالية وكبار المسؤولين تنبيهات عند عتبات معينة للمدفوعات، وتوجد أيضا لوحات لمتابعة الأداء المالي.

٥٠ - وجرى تنقيح الصلاحيات المقررة للجنة الحوكمة المالية في السنة الثانية من ولايتها، وأقرّها اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال في ٢٣ آذار/مارس. وأدى ذلك إلى إجراء تنقيح طفيف لنطاق عمل لجنة الحوكمة المالية كما أكد دورها الرقابي فيما يتعلق باسترداد الأصول والامتيازات. وتم توسيع عضوية اللجنة بإضافة مقاعد لرئيس اللجنة البرلمانية للشؤون المالية والمدعي العام ولمندوب عن المانحين.

٥١ - ولا يزال تحسين تقديم الخدمات الأساسية أولويةً من أولويات الدعم الذي تتلقاه الحكومة الاتحادية من الأمم المتحدة. وقد بدأ تقديم المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية في ٣٩ مقاطعة، وتشمل التغطية نسبة ٧٦,٧ في المائة من السكان المستهدفين ويستفيد منها ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ امرأة حامل و ٠٠٠ ١١٨ طفل دون الخامسة.

٥٢ - وتم في الجزء الأول من عام ٢٠١٥ وضع التعداد المدرسي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في صيغته النهائية وانتُهي من تحليل بياناته التي تبين منها أن نسبة التحاق الأطفال الذين هم في سن الدراسة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي زادت بنسبة ١٠ في المائة في بونتلاند وظلت على حالها في صوماليلاند. وبلغت الآن النسبة الإجمالية لالتحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي ٥٦ في المائة في بونتلاند و ٤٣ في المائة في صوماليلاند. ولا تتوافر بيانات عن الإقليمين الجنوبي والأوسط.

هاء - مسائل شاملة: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

حقوق الإنسان

٥٣ - استمرت أعمال التخويف والتهديدات التي تستهدف الصحفيين. ففي ١ آذار/مارس، اضطر صحفيون من شبكة شبيلي الإخبارية إلى دفع غرامات باهظة، إضافة إلى احتجازهم بشكل غير قانوني لفترة مطولة بعد أن وجهت لهم تهمة التحريض العام ونشر أنباء كاذبة. وبعد تدخل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، أفرج جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الصومالي عن معدات هؤلاء الصحفيين بموجب أمر قضائي. وفي نيسان/أبريل، أُلقي القبض على صحفيَّيْن من محطة إذاعة شبيلي مرة أخرى دون استصدار أمر توقيف وجرى إيقاف الأنشطة الإعلامية للمحطة.

٥٤ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة حملتها المناهِضة لعقوبة الإعدام وعمليات الإعدام. ففي ١٣ نيسان/أبريل، أعدمت ”صوماليلاند“ ستة أفراد بعد تسع سنوات من الوقف الاختياري الفعلي لهذه العقوبة. وفي آذار/مارس أيضا، تحققت البعثة من تنفيذ ست عمليات إعدام في مقديشو وبونتلاند، أتى جميعها في أعقاب إجراء محاكمات عسكرية.

٥٥ - ودعت البعثة إلى حماية المدنيين وإلى إجراء تحقيقات في الوفيات الناجمة عن الصراع بين العشائر، ولا سيما في إقليم هيران حيث لقي ٢٠ شخصا حتفهم في حادث واحد أفادت التقارير بأن قوات الأمن ساندت خلاله إحدى العشائر المتصارعة.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة إجراء جولتين من المشاورات شملت الوزارات المختلفة وتناولت خطة العمل المنبثقة عن خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي الخطة التي ستسترشد بها وزارة حقوق الإنسان في تنفيذها ميثاق الاتفاق الجديد وستشكل الأساس الذي يقوم عليه تقريرها الوطني عن الاستعراض الدوري الشامل. وتواصل البعثة دعم المجتمع المدني في كافة أنحاء الصومال في الاستعدادات السابقة للاستعراض الدوري الشامل، وذلك من خلال تيسير ثلاث جولات من المشاورات.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٧ - لا تزال مساعي إشراك المرأة في الهيكل السياسي الصومالي القائم على الولاء للعشائر تواجه تحديات جسيمة. وقد تمخضت الأنشطة الدعوية المستمرة وزيادة الدعم المقدم إلى المبادرات النسائية عن بعض المكاسب تحققت في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي كانون الثاني/يناير، زاد تمثيل المرأة في الحكومة ونصّ قانون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تخصيص ما لا يقل عن مقعدين من مقاعدها للمرأة.

٥٨ - وواصلت الأمم المتحدة أيضا عملَها المتعلق بدعم أفراد المجتمع المدني الصومالي الذين يناصرون الدعوة إلى زيادة تمثيل المرأة. ففي آذار/مارس، يسرت البعثة إيفاد بعثةِ تضامن تقودها مبادرةُ القيادات النسائية الصومالية إلى كيسمايو، تأييدا لإجراء الجماعات النسائية المحلية مفاوضات مع السلطة الإقليمية والشيوخ المحليين من أجل المشاركة في عملية تشكيل البرلمان الإقليمي في أقاليم جوبا. واحتفالا باليوم الدولي للمرأة، يسرت البعثة تنظيم يوم مفتوح أتاح للصوماليات فرصة طرح شواغلهن على ممثلي الخاص ووزيرَي الصحة والتعليم بالحكومة الاتحادية.

حماية الطفل

٥٩ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس محمود في مقديشو اعتزامه التصديق على اتفاقية حقوق الطفل بعد إقرار البرلمان للاتفاقية المذكورة في الشهر السابق، وبذلك يصبح الصومال الدولة السادسة والتسعين بعد المائة من الدول الأطراف في الاتفاقية. وأعرب الرئيس محمود عن التزام حكومته بتنفيذ الاتفاقية، والتزامها بضمان توفير الحماية للحقوق المكفولة لجميع أطفال الصومال. وأكد أنه لن يُسمح لأي طفل بالانضمام إلى قوات الأمن، بما في ذلك الجيش. وستكتمل عملية التصديق على الاتفاقية بإيداع حكومة الصومال صكوك التصديق ذات الصلة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

٦٠ - وتواصل فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة توثيق حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الأطفال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تسجيل ما مجموعه ٧٠٥ حالات تضرر منها ٦٧٣ طفلا (٥٥٢ فتى و ١٢١ فتاة)، انطوى معظمها على ادعاءات بتعرض الأطفال للتجنيد والاستغلال والقتل والتشويه على يد حركة الشباب أو الجيش الوطني الصومالي. ومما يثير القلق البالغ استمرار اعتقال واحتجاز الأطفال من جانب عدة أطراف في النزاع. ويوجد حاليا ٦١ طفلا (٥٢ فتى و ٩ فتيات) مسجلين في برامج مجتمعية في بَيدواه تتلقى الدعم من الأمم المتحدة وتعمل على إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة. ويواجه الأطفال إضافة إلى ذلك مخاطر تتعلق بالحماية ناجمة عن انفصالهم عن أسرهم، بما في ذلك تعرضهم للعنف القائم على نوع الجنس، وتتصل بالإجهاد النفسي الاجتماعي والدعم في ذلك المجال، والتوعية بمخاطر الألغام، وعمل الأطفال، والزواج المبكر.

٦١ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٥، نُقلت إدارة مرافق ''سيريندي'' الانتقالية لمقاتلي حركة الشباب السابقين في مقديشو إلى مؤسسة آدم سميث الدولية، وهي منظمة غير حكومية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة الدعوة إلى إطلاق سراح الأطفال المحتجزين في ذلك الموقع وإحالتهم إلى الوكالات المعنية بالحماية. ولم يتسنَ التأكد من عدد الأطفال المحتجزين في موقع مقديشو، إذ أن الموظف المحلي المدعوم من البعثة والمكلف برصد حقوق الإنسان في ذلك المرفق أصيب في هجوم شنته حركة الشباب في ٢٧ آذار/مارس. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أمرت محكمة مقديشو الابتدائية العسكرية بأن يُنقل إلى مركز ''سريندي'' في مقديشو قاصرٌ اتُهم في عملية مرتبطة بحركة الشباب، وذلك بغية إعادة تأهيله.

منع العنف الجنسي

٦٢ - في عـام ٢٠١٥، اسـتمر ورود البلاغـات المتعلقـة بوقـوع حـالات عنـف جنسـي في الصومال بمعدل يوازي تقريبا المعدل المسجل في عام ٢٠١٤. وفي شهري كانون الثاني/ينـاير وشباط/فبراير ٢٠١٥، جرى حسبما ذكرت مفوضية الأمـم المتحـدة لشؤون اللاجئين الإبـلاغ عن أكثر من ٢٠٠ حالة اغتصاب وقع أغلبـها في إقليم بنـادِر، وسُجل في الوقـت نفسـه وقـوع حوادث عنف جنسي في إقليمي باي وجوبا هـوس أيضـا. وأُفيـد في أغلـب الحـالات بـأن الجنـاة رجال مسلحون مجهولو الهوية. كمـا وردت أنبـاء تفيـد بتـورط الجيـش الـوطني الصـومالي وقـوة الشرطة الصومالية وحركـة الشبـاب وبعض وحـدات بعثـة الاتحـاد الأفريقـي. وأغلبيـة الضـحايا مـن النسـاء والفتيـات الـلاتي شُـردن مـن منـاطقهن الأصـلية، مـع ملاحظـة أن النسـاء المنتميـات لعشائر الأقليات يتعرضن لأقصى درجات الخطر مقارنة بغيرهن.

٦٣ - وفي أيار/مـايو ٢٠١٤، وضـعت الحكومـة الاتحاديـة، بـدعم مـن الأمـم المتحـدة، خطـةَ عمـل وطنيـة لمكافحـة العنـف الجنسـي في سياق الـتراع. وأُعـد مشـروعُ قـانون لمعاقبـة الجرائم الجنسية يجرّم الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية، ولا يزال مشروع القـانون بانتظـار نظر البرلمان فيه. وفي حلقة نقاش نظمتها مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمـة ”العمـل القـانوني في جميـع أنحـاء العـالم“ [Legal Action Worldwide] في ٣ آذار/مـارس، أعـرب ممثلـي الخـاص والممثـل الخـاص لـرئيس مفوضـية الاتحـاد الأفريقـي عـن التزامهمـا بالتعـاون مـن أجـل مكافحـة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام وبتنفيذ سياسـة الأمـم المتحـدة القائمـة على ”عدم التسامح إطلاقا“ مع مثل هذا السلوك.

رابعا - الحالة الإنسانية

٦٤ - في الفترة المشمولة بالتقرير، نتيجة لهطول أمطار وفيرة نسبيا في تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وإعادة تنظيم أولويـات المسـاعدات الإنسـانية، أمكـن تجنـب أزمـة إنسانية شديدة الحدة، وفقا لاستنتاجات ما بعد موسم الحصاد التي خلصت إليهـا وحـدةُ الأمـن الغذائي والتحليل الـتي تـديرها منظمـة الأغذيـة والزراعـة. ومـع ذلـك، لا يـزال نحـو ٠٠٠ ٧٣٠ صومالي عاجزين عـن تلبيـة احتياجـاهم اليوميـة الأساسـية مـن الغـذاء، ويشـكل المشـردون الـذين يعيشـون في الحضـر نسـبة ٧٦ في المائـة مـن هـؤلاء. وثمـة ٢,٣ مليـون شـخص آخـرين يعيشـون في مناطق لا تصلها المساعدات معرضون لخطر الانـزلاق إلى الحالـة نفسـها. وفي الوقـت نفسـه، يعاني نحو ٠٠٠ ٢٠٣ طفل مـن سـوء التغذيـة الحـاد ويحتـاجون علـى نحـو عاجـل إلى المكمـلات التغذوية والمياه النظيفة والبنية التحتية للصرف الصحي وخدمات النظافة الصحية الـمُحسنة.

٦٥ - ويظل ما يزيد على ١,١ مليون صومالي، معظمهم من النساء والأطفال، مشردين. وفي الشهرين الأول والثاني من عام ٢٠١٥، طُرد أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شخص من مساكنهم، وكان أغلبهم في مقديشو، وانتقل هؤلاء إلى مواقع أبعد في أطراف المدينة حيث يصعب الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي ظل هذه الحالة الإنسانية القاسية، هناك خطر يتمثل في وقف التحويلات المالية، التي تقدر قيمتها بنحو ١,٣ بليون دولار سنويا، نظرا لأن عددا من المصارف في العديد من البلدان بدأ يغلق حسابات منظمات تحويل الأموال التي تمكن صوماليي الشتات من إرسال الأموال إلى الوطن لأسرهم وأصدقائهم لتغطية تكاليف الغذاء والمياه والصحة والتعليم.

٦٦ - ولا تزال الإصابة بالحصبة من المسائل التي تشغل القائمين على الصحة العامة. فقد أبلغ في عام ٢٠١٥ عن الاشتباه في إصابة أكثر من ٢٠٠ ١ شخص بالحصبة. ونسبة ٧٧ في المائة من هذه الحالات (٩٣١ حالة) أُبلغ عنها في الإقليمين الجنوبي والأوسط حيث تعيش الغالبية العظمى من الأطفال الذين لم يتلقوا التطعيمات. وتمت السيطرة على مرض شلل الأطفال الذي تفشى منذ عام ٢٠١٣ وأصاب ١٩٩ شخصا، ولم تُسجل أي إصابات منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٤. إلا أنه، في ضوء انخفاض مستويات التحصين الروتيني، نَصح الأخصائيون الصحيون بمواصلة حملة القضاء على شلل الأطفال في عام ٢٠١٥.

٦٧ - وما زالت التحديات تكتنف إيصال المساعدات الإنسانية بصورة يمكن التنبؤ بها ودون عوائق إلى المجتمعات المحلية الضعيفة بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية. وفي الهجوم المميت الذي شُن على مركبة تابعة للأمم المتحدة في غَروي في ٢٠ نيسان/أبريل وأودى بحياة أربعة من موظفي اليونيسيف وحارسين مثالٌ يبرز خطورة البيئة العملياتية. ولا تزال حواجز الطرق ونقاط التفتيش التي تسيطر عليها أطراف مسلحة في جنوب ووسط الصومال تعرقل بشدة إيصال المعونة. ويظل طريقا بَلدوين - مقديشو ومقديشو - بَيدواه - دولو طريقي الإمداد الرئيسيين الأشد تضررا من انتشار حواجز الطرق. وتزيد القيود التي تعرقل الوصول إلى الطرق من تكاليف العمليات والنقل التي تتكبدها وكالات المساعدة الإنسانية لإيصال الغذاء إلى المدن المتضررة. وهي تزيد أيضا من أسعار الأغذية التجارية، إذ يحمّل التجار المستهلك التكاليف التشغيلية التي ترتفع في المناطق غير الآمنة، مما يجعل من الصعب على السكان الضعفاء الحصول على الأغذية. ورغم هذه التحديات، يواصل الشركاء في العمل الإنساني في إيجاد الحلول لإيصال المساعدات الغذائية، كإبرام الاتفاقات مع السلطات المحلية لفتح الطرق، والشركاء المحليين، والنقل عن طريق الجو إلى المناطق المعزولة. بيد أن بعض هذه الوسائل مكلف وغير مستدام على الأجل الطويل. ومن ثم يتعين إتاحة الوصول بالطرق لتمكين شركاء العمل الإنساني من إيصال المساعدات المنقذة للحياة.

٦٨ - وبالإشارة إلى الفقرة ٢٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، يتحاور شركاء العمل الإنساني مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتطبيق مبدأ الملاذ الأخير، عملا بالمبادئ التوجيهية للتنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية التي وقعها كل من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتواصل منظمات العون دعوة بعثة الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز تنفيذ ولايتها لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، خاصة فيما يتعلق بتأمين الطرق لتمكين شركاء العمل الإنساني من تلبية الاحتياجات العاجلة.

٦٩ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن شركاء المساعدة الإنسانية من الوصول إلى ٠٠٠ ٥٤١ شخص بأنشطة تهدف إلى خلق سبل كسب الرزق وإلى ٠٠٠ ٣٣١ شخص بمساعدات غذائية. واستفاد ٠٠٠ ١٢٨ شخص تقريبا من مدخلات موسمية لتسهيل كسب الرزق، شملت البذور والأدوات ومعدات صيد الأسماك وقسائم الري وإعادة توزيع الماشية وتحصينها. وعولج نحو ٠٠٠ ٤٣ طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد. وجرى، عن طريق خدمات الاستجابة في حالات الطوارئ، تقديم الدعم لعدد ٠٠٠ ٢٩ دارسٍ بتوفير أماكن الدراسة المؤقتة وحوافز المعلمين واللوازم المدرسية والتدريب وبناء القدرات والتأهيل، بينما تمكن الشركاء في مجال الحماية من الوصول إلى ٠٠٠ ١٣ شخص استفادوا بأنشطة للحماية. وتم توفير الخدمات الصحية الأساسية لما يقرب من ٠٠٠ ٢٦٥ صومالي، بينما جرى تمكين ٠٠٠ ٣١٤ شخص من الوصول بصورة مؤقتة أو دائمة للمياه النقية. ومنذ بداية هذا العام، توافرت لما يقرب من ٠٠٠ ٤٧ شخص مرافق صرف صحي مشيدة حديثا (مراحيض) واستفاد ٠٠٠ ١٦٢ شخص من دورات لتعزيز النظافة الصحية أو من توزيع مستلزمات النظافة الصحية.

خامسا - الجزاءات المحددة الهدف

٧٠ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قمتُ بتعيين الخبراء الثلاثة المتبقين في فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (انظر الوثيقة S/2015/67). وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) في ١٣ شباط/فبراير، عرض فريق الرصد خطة عمله وآراءه المبدئية بشأن إمكانية استثناء الأسلحة الموجودة على متن السفن التي تمارس نشاطا تجاريا في موانئ الصومال من الحظر المفروض على الأسلحة. وفي أثناء مشاورات اللجنة غير الرسمية المعقودة في ٨ نيسان/أبريل، قدم فريق الرصد إحاطته عن منتصف المدة. وفي ٣٠ آذار/مارس، أحالت الحكومة الاتحادية

إلى مجلس الأمن تقريرها الأول المقدم عملا بالفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤). ويعمل فريق الرصد مع الحكومة الاتحادية بنشاط على تعزيز تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

سادسا - تنفيذ القرارين ٢١٢٤ (٢٠١٣) و ٢١٨٢ (٢٠١٤)

٧١ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، قام فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بزيارة الصومال ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ٢٥ نيسان/أبريل في إطار بعثة مشتركة لاستعراض المعايير المرجعية المتعلقة بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال واستعراض أثر الزيادة المؤقتة المأذون بها في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). وستصدر الاستنتاجات المنبثقة عن عملية استعراض المعايير المرجعية قريبا، وسوف أحيلها إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي

٧٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد وإلى الجيش الوطني الصومالي أثناء العمليات المشتركة، حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣).

٧٣ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بإعادة ٨٥٠ فردا من القوات السيراليونية ومعدات مملوكة لهذه القوات إلى الوطن بعد انسحابها من بعثة الاتحاد الأفريقي. ولم يتم حتى الآن نشر القوات الإضافية المقدمة من كينيا وإثيوبيا لكي تحل محل القوات السيراليونية، إذ لم ترد بعد توجيهات من الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن. وقام المكتب أيضا بتيسير نشر ٩٠٠ فرد إضافي من القوات الجيبوتية وسهَّل مناوبة القوات المقدمة من بوروندي وأوغندا وكينيا ووحدة الشرطة المشكلة الأوغندية.

٧٤ - وواجه المكتب مصاعب عرقلت توزيعه الإمدادات على القوات المتمركزة عند خط المواجهة، بسبب استمرار غياب الأمن في طرق الإمداد الرئيسية وتعذُّر سلوكها في بعض الأحيان لسوء حالتها. ونتيجة لذلك، ظل توفير لوازم الإعاشة للقوات المتمركزة عند خط المواجهة يعتمد على الدعم الجوي ذي التكلفة الباهظة للغاية. وكان لحصول مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي على طائرة من طراز C-130 في إطار عقد طويل الأجل دوره في مساعدة المكتب على زيادة قدرته على إعادة تموين جميع القطاعات وعلى الحد من الاعتماد على بعثات أخرى في المنطقة. وتلقى المكتب معدات هندسية قيمتها ٦ ملايين دولار من أجل دعم إنشاء مراكز قطاعية جديدة وحصل

على ٢٣ مركبة مدرعة لتعزيز أمن الأفراد. وواصل المكتب، بعد حصوله على قطع غيار للمركبات، إجراء إصلاحات واسعة النطاق للمركبات المدرعة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي. بيد أن قدرته على الصيانة الفعالة لأسطول بعثة الاتحاد الأفريقي عرقلتها احتياجات توفير الوقود والصيانة للمركبات المتبرع بها، وهو الأمر الذي لا يمكن التنبؤ به في بعض الأحيان ولا تتوافر له مخصصات ميزانوية. كما قدم المكتب لعدد ٦٣٤ فردا من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي التدريب السابق للنشر والملتقى أثناء العمل بالبعثة.

٧٥ - وقدم المكتبُ إلى الجيش الوطني الصومالي مجموعةً كاملة من مجموعات المستوى الأول التي تحتوي على المعدات والأدوية واللوازم الطبية المستهلكة الأخرى لتجهيز المستشفى العسكري في مقديشو، الذي يُتوقع تحسينه ليصبح مستشفى من المستوى الثاني عند توافر الأخصائيين الطبيين اللازمين. واكتمل كذلك تجهيز مستشفيين من المستوى الثاني في بَيدواه وبِلدوين. وواصل المكتب استبدال وإصلاح المعدات الطبية في مستشفى بعثة الاتحاد الأفريقي من المستوى الثاني الكائنة في مقديشو، وقام بصرف ٣ ٠٠٠ مجموعة من مجموعات الإسعاف الأولي و ٢٠ من حقائب إسعاف الإصابات للجيش الوطني بهدف المساعدة على تقليص معدلات الوفيات والأمراض أثناء العمليات القتالية. ودعم المكتب أيضا تدريب الجيش الوطني على استخدام هذه المجموعات. وأُجريت إضافة إلى ذلك ١٠٩ من عمليات الإجلاء الطبي عن طريق الجو لنقل أفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني. ويتعاون المكتب مع إدارة الدعم الميداني في مساعٍ تهدف إلى توفير قدرة للإجلاء الطبي على مدار الساعة، وهو أمر لا غنى عنه لإنقاذ الأرواح في أثناء القتال.

٧٦ - واستفاد من الدعم اللوجستي والتدريبي الذي يقدمه المكتب ما مجموعه ٨ ٢٠٥ أفراد من قوات الجيش الوطني الصومالي. وتحمّل المكتب نفقات قدرها ١١ مليون دولار حصل عليها من الصندوق الاستئماني بغرض تقديم الدعم للجيش الوطني الصومالي في عمليات مشتركة نُفذت مع بعثة الاتحاد الأفريقي في مجالات أذن بها قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣). وقد تلقى الصندوق الاستئماني مساهمات بلغ إجماليها ١٦,١ مليون دولار، وردت إليه من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيطاليا ونيوزيلندا والدانمرك والسويد. وتأثر الدعم المقدم إلى الجيش الوطني الصومالي سلباً بسبب ندرة الطرق الصالحة لنقل الإمدادات، والتوزيع الواسع النطاق لعناصر الجيش والحاجة إلى التحقق من أعدادها ومواقعها.

٧٧ - وفي إطار حزمة الدعم اللوجستي التي يقدمها المكتب، قدمت دائرةُ الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعمَ فيما يتعلق بحماية القوات وقدرتها على التنقل، وذلك من خلال

تدريب وتجهيز أفرقة بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية في جميع القطاعات بمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإبطال الذخائر المتفجرة وتوفير التوجيه لأفراد هذه الأفرقة. وساعدت الدائرة بعثةَ الاتحاد الأفريقي أيضا على توفير الحماية للقوافل من أجل التصدي للمتفجرات الخطرة على طرق الإمداد الرئيسية. وبدأت الدائرة، بناء على طلب البعثة، تقديم دورات للتوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كعنصر من عناصر المجموعة الأمنية العامة للبعثة.

٧٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تعاونها مع بعثة الاتحاد الأفريقي لتحسين التنسيق فيما بين البعثتين، بما يشمل مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وبعد معتكف مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عُقد بشأن الصومال في كمبالا يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير، وافقت البعثتان على تشكيل عدة أفرقة عاملة مشتركة وعلى مواصلة استعراض التقدم المحرز من خلال منتدى للتنسيق تعقده القيادة العليا شهرياً، ويتشارك في رئاسته ممثلي الخاص والممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٧٩ - في ٢٢ نيسان/أبريل، أصدر الاتحاد الأفريقي تقريراً أورد فيه النتائج الرئيسية للتحقيقات التي أجراها في الادعاءات بارتكاب أفراد بعثة الاتحاد في الصومال لأعمال استغلال واعتداء جنسيين. وفي اليوم نفسه، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، واستعرضتا تقريرا توثيقيا مشتركا عن الآليات اللازمة لتنفيذ السياسة المذكورة.

٨٠ - وواصل كلٌّ من بعثة الأمم المتحدة ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لجنود الجيش الوطني الصومالي الذين يستفيدون من حزمة الدعم المأذون بها في القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤). ودُرب على حقوق الإنسان، منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عدد إجماليه ٣٤٨ جنديا من جنود الجيش الوطني الصومالي من مختلف الرتب، وذلك في القطاعين ١ و ٥. وسهلت بعثة الأمم المتحدة حصول ٨٠ جنديا أوغنديا في كمبالا على التدريب الإلزامي السابق للنشر في مجالات حقوق الإنسان وحماية الطفل والشؤون الجنسانية. وفي الوقت نفسه، اشتركت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي معا في إعداد تقرير يوثق التدابير والآليات القائمة التي تكفل امتثال بعثة الاتحاد الأفريقي لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ويحدد الثغرات التي ينبغي التصدي لها.

سابعا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

ألف - توسيع وجود الأمم المتحدة

٨١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ متوسط أعداد الموظفين الدوليين ٤٣٠ فردا في جميع أنحاء الصومال، في حين كان متوسط عدد الموظفين الوطنيين ١ ٠٠٦ أفراد. وكان متوسط عدد الموظفين الدوليين في مقديشو ٢٧٧ فردا، منهم ٩١ موظفا دوليا في بعثة الأمم المتحدة و ١٢٤ في مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وأصبح مقر بعثة الأمم المتحدة الجديد المجاور لمطار مقديشو الدولي والمسمى ”فيلا ناباد“ جاهزا لاستقبال شاغليه في نهاية شهر آذار/مارس؛ وسيعزز ذلك قدرة البعثة على التفاعل مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من النظراء الصوماليين خارج المنطقة الواقع فيها مطار مقديشو الدولي. وفي إطار جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى فتح مكتبها المقرر في هرغيسا، فقد قدمت إلى إدارة ”صوماليلاند“ اقتراحا بشأن المجالات ذات الأولوية التي يتعين التعاون فيها في المستقبل.

باء - التكامل

٨٢ - اجتمع فريق الإدارة العليا المتكامل الذي يرأسه ممثلي الخاص ثلاث مرات في الفترة المشمولة بالتقرير من أجل توفير التوجيه الاستراتيجي لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال واستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل في البلد. ويعكس الإطار الاستراتيجي المتكامل بدوره مساهمات الأمم المتحدة في تنفيذ الأولويات الوطنية على نحو ما يبينه الميثاق الصومالي. وهناك ستة برامج للأمم المتحدة اعتُمدت في إطار الميثاق المذكور في شهر آذار/مارس، منها ٤ برامج تشترك في تنفيذها بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعم المقدم لعملية بناء الدولة وللمراجعة الدستورية والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٦ والبرنامج المشترك المتعلق بسيادة القانون.

جيم - سلامة الأفراد وأمنهم

٨٣ - بالنظر إلى التهديد المتنامي للأمن المتمثل في محاولات التوغل والذي تبيّن من الهجمات الأخيرة التي نفذتها حركة الشباب، ركز نظام إدارة الأمن على التدابير الضرورية لردع هذه التهديدات والكشف عنها ودرئها بما يحافظ على النظام المتعدد المستويات للتأمين الموقعي في مطار مقديشو الدولي وغيره من الأماكن العالية المخاطر. واستمرت المناقشات المعقودة مع بعثة الاتحاد الأفريقي للتخفيف من المخاطر التي تهدد قوافل الأمم المتحدة. وتواصلت المناقشات أيضا مع الجهات المانحة من أجل سد العجز الحاد في التمويل الذي تعاني منه إدارة شؤون السلامة والأمن، وهو ما يهدد بإيقاف خدمات ومشروعات أمنية حيوية.

٨٤ - وبعد إجراء البعثة تقييما داخليا ووفقا لرسالتين تبادلهما الأمين العام ورئيس مجلس الأمن مؤرختين ٣١ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/234 و S/2015/235)، اتخذت خطوات تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأمنية المتزايدة وتتمثل في تعزيز وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة بإضافة ١٢٠ فردا إلى قوامها الحالي البالغ ٤١٠ أفراد. ومن المتوقع أن تصل القوات الإضافية إلى الميدان في أواخر تموز/يوليه.

٨٥ - وواصلت الأمم المتحدة مفاوضاتها مع الحكومة الاتحادية من أجل إدخال تعديلات على اتفاق مركز البعثة، تعتبر تعديلات أساسية لعمليات وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة. وثمة مذكرات تفاهم أخرى لا تزال قيد التفاوض مع الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية، تهدف إلى تنسيق عمليات وحدة الحراسة مع عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية.

٨٦ - واتُخذت تدابير أمنية أخرى شملت إنشاءَ هيكلٍ لإدارة أمن المنطقة في بَيدواه وتعزيز وجود إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة من خلال نشر ضباط لتنسيق الأمن الميداني في هرغيسا، وبَيدواه (إقليم باي)، ودولو (إقليم غِذو). وقام مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي/بعثة الأمم المتحدة بندب ضباط أمن بشكل دائم في كيسمايو وبَيدواه وبِلدوين، فأصبح الحد الأقصى لأفراد الأمم المتحدة في الصومال ما مجموعه ٥٨٠ فردا.

ثامنا - ملاحظات

٨٧ - يساورني حزن عميق لمقتل أربعة من موظفي اليونيسيف وحارسيهم الصوماليَين إثر هجوم إرهابي وقع في غَروي وأعرب عن إدانتي لذلك الهجوم. لقد استهدفت حركة الشباب أشخاصا متفانين في عملهم كانوا يعملون بلا كلل لتحسين حياة أطفال الصومال وأسرهم.

٨٨ - وما زلت أشعر بانزعاج شديد إزاء الأمن في الصومال وإزاء الخطر الذي تشكله حركة الشباب على المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا، كما يتضح من الهجوم المشين الذي تعرضت له كلية غاريسا الجامعية في كينيا في شهر نيسان/أبريل. إن مكافحة الإرهاب تتطلب وضع استراتيجية شاملة تتجاوز العمليات العسكرية وتشمل بذل جهود في ميادين السياسة والتنمية والاتصالات وحقوق الإنسان. وأشجع الدول الأعضاء على زيادة تعاونها خلال الشهور المقبلة في التصدي لذلك التهديد على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع التطرف العنيف ومحاربته. ومن دواعي القلق أيضا ازدياد أنشطة حركة الشباب في بونتلاند والعواقب الأمنية للتطورات المستجدة في اليمن بالنسبة للصومال.

٨٩ - ولا بد أن تستمر الحملة العسكرية المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، ويجب أن يتوافر لها الدعم الملائم لكي تحقق أهدافها. وإنني أتطلع إلى موافاة مجلس الأمن بنتائج الاستعراض الذي يجري على نحو مشترك مع الاتحاد الأفريقي لتقييم التقدم المحرز قياساً بالنقاط المرجعية المنصوص عليها في قرار المجلس ٢١٢٤ (٢٠١٣)، كما أتطلع إلى عرض التوصيات المقدمة بشأن المرحلة التالية من الحملة. وأحث الدول الأعضاء في الوقت نفسه على تجديد موارد الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي، لتمكين مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي من تقديم الدعم اللازم للاكتفاء الذاتي على النحو المأذون به في القرار ٢٠١٠ (٢٠١١). وأثني على الاتحاد الأوروبي لدعمه القيم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في القيام بتكلفة بَدَلات الأفراد المدنيين والعسكريين وأهيب بالدول الأعضاء القادرة على المساعدة أن تشارك في تحمل هذا العبء.

٩٠ - ومما يبعث في نفسي التفاؤل أن العملية السياسية في الصومال استعادت زخمها في الأشهر الأخيرة. فبالرغم من التحديات التي تواجه البلد، يجدّ قادةُ الصومال الاتحاديون والإقليميون والمحليون، وكذلك البرلمانيون والصوماليون على اختلاف مشاربهم، في بناء دولة اتحادية يقيمون بنيانها بتُؤَدة من خلال التحاور والمصالحة. إنها مهمة صعبة وشاقة؛ ولكنها مهمة يجب أن تتواصل وأن تحظى منّا بالدعم الكامل والمستمر.

٩١ - وإني أرحب بما أعرب عنه الرئيس الاتحادي حسن شيخ محمود، وكذلك رئيس الوزراء، ورئيس البرلمان، والزعماء في بونتلاند وفي إدارتي جوبا والجنوب الغربي المؤقتتين من التزام راسخ بتنفيذ خطة الصومال المسماة ”رؤيةٌ لعام ٢٠١٦“ دون تمديد ولاية البرلمان الاتحادي أو ولاية الرئيس في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على التوالي.

٩٢ - ومن الضروري الآن التركيز على تحقيق الإنجازات الهامة المقبلة، بما يشمل الانتهاء من تشكيل الإدارات والبرلمانات المؤقتة في الأقاليم؛ والمضي قدما بعملية استعراض الدستور؛ وتفعيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والنظام الاتحادي؛ والانتهاء من تشريعات ذات أولوية تتناول تنظيم الأحزاب السياسية وشؤون الجنسية والانتخابات.

٩٣ - ومن الضروري إدماج الجميع في العملية السياسية إذا أريد أن تتوافر لهذه العمليات مقومات البقاء. وإني أرحب بالجهود التي تبذلها إدارتا جوبا والجنوب الغربي المؤقتتان للتشجيع على توسيع نطاق الإدماج في مؤسساتهما السياسية والتصدي لمظالم قبلية طال أمدها. وينبغي أن تُمثل النساء والأقليات وكذا الشباب تمثيلا جيدا في هذه العمليات. وإنني أشجع الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم إلى جهود المصالحة المحلية، التي تعد ركيزة بالغة الأهمية تستند إليها خطة ”رؤية لعام ٢٠١٦“.

٩٤ - وقد بدأ في الصومال النقاشُ المتعلق بطرائق العملية الانتخابية المتوخاة في عام ٢٠١٦. وأتوقع أن تنشأ الحاجة إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن هذه المسألة في وقت لاحق من عام ٢٠١٥، وهي مشاورات ينبغي أن يتولى الصوماليون زمام أمورها وأن تكون تحت قيادتهم. وينبغي أن تشمل هذه المشاورات جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المجتمع المدني. أما في الوقت الراهن، فإنني آمُلُ أن يواصل الصوماليون إعطاء الأولوية إلى تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات، من خلال المثابرة في مساعي تحقيق الأهداف السياسية والأمنية وتلك المتعلقة ببناء السلام التي وضعوها لعام ٢٠١٥. وبالنسبة للشركاء الدوليين، سيوفر منتدى الشركاء الرفيع المستوى المقرر عقده في مقديشو في تموز/يوليه ٢٠١٥ فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز.

٩٥ - إنني أشعر بالانزعاج لانهيار المحادثات بين الحكومة الاتحادية و ''صوماليلاند''. وأهيب بالطرفين أن ينهيا حالة الجمود هذه دون وضع شروط مسبقة لا داعٍ لها وأن يستأنفا الحوار. وسيبذل ممثلي الخاص جهودا للمتابعة مع الحكومة الاتحادية و ''صوماليلاند'' من أجل تحديد الخطوات المقبلة في هذا المسار.

٩٦ - ويساورني قلق بالغ إزاء الطفرة التي لوحظت في عدد عمليات الإعدام، رغم التزام الصومال بوقف توقيع هذه العقوبة وقفا اختياريا ولِما يعترض نظام العدالة في الصومال من تحديات. ويظل تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أمرا مهما للغاية. وإني أدعو السلطات الصومالية إلى إجراء تحقيقات وافية عند النظر في مزاعم انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك في سياق العمليات العسكرية. وأرحب بصدور الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن التقرير الذي كلف الاتحاد الأفريقي فريقَ تحقيق مستقل بإعداده عن مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب جنود من بعثة الاتحاد الأفريقي. وأحث على تنفيذ تلك التوصيات.

٩٧ - ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال مبعثا للقلق الشديد، وذلك على الرغم من التقدم الذي أحرز في بداية العام. وإنني أحث الجهات المانحة على الاستجابة لطلب أوساط المساعدة الإنسانية أن تقدم ٨٦٣ مليون دولار لتلبية احتياجات ٢,٨ مليون صومالي هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. فتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية من شأنه أن يدعم الاستجابة في حالات الطوارئ وأن يعزز أنشطة تحسين القدرة على الصمود ويساعد على التخفيف من أثر الصدمات البيئية غير المتوقعة التي يمكن أن تؤدي إلى زوال المكاسب الإيجابية التي تحققت في الأشهر القليلة الماضية.

٩٨ - وما زلت غير مطمئن إلى تأثير التدابير المتخذة ضد شركات تحويل الأموال على تدفق التحويلات المالية إلى الصومال. فالتحويلات المالية هي شريان للحياة للملايين من الصوماليين؛ وتشير التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة من السكان يعتمدون عليها في الحصول على احتياجات أساسية مثل الغذاء والدواء. إنني أدعو الدول الأعضاء إلى العمل مع قطاعاتها المالية لكي تضع آلية انتقالية معقولة لإدارة التحويلات المالية، ريثما تُنشأ في الصومال ترتيبات مصرفية رسمية.

٩٩ - وهذه التحديات تتطلب منّا تضافر الجهود. وفي ضوء قرب انقضاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إذ تنتهي في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أوصي بشدة بتمديد هذه الولاية لمدة ١٢ شهرا إضافيا حتى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٠٠ - وإني أشيد بممثلي الخاص، نيكولاس كاي، وبنائبيه وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ووحدة الحراسة التابعة للمنظمة، وسائر المنظمات الدولية العاملة في الصومال. فتفانيهم المستمر في العمل الشاق الذي يقومون به في ظل ظروف تكتنفها التحديات والمخاطر لهو فخر للمنظمة.


SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
DJIBOUTI
ETHIOPIA
KENYA
GULF OF ADEN
INDIAN OCEAN
AWDAL
WOQOOYI GALBEED
TOGDHEER
SANAAG
SOOL
BARI
NUGAAL
MUDUG
GALGUDUUD
HIRAAN
BAKOOL
GEDO
BAY
SHABELLE DHEXE
SHABELLE HOOSE
BANADIR
JUBA DHEXE
JUBA HOOSE
Djibouti
Saylac
Raas Maskan
Dikhil
Āsayita
Dirē Dawa
Nazrēt
Hārer
Jijiga
Togwajaale
Boorama
Baki
Hargeysa
Bullaxaar
Berbera
Burco (Burao)
Oodweyne
Kiridh
Karin
Raas Khansiir
Xiis
Maydh
Raas Surud
Ceerigaabo (Erigavo)
Laasqoray
Boosaaso (Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Gees Gwardafuy
Qandala
Butyaalo
Bargaal
Raas Binna
Hurdiyo
Raas Xaafuun
Xaafuun
Iskushuban
Karkaar Mountains
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Garadag
Xudun
Taxeex
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
Gori Rit
Eyl
Raas Gabbac
Degeh Bur
Werder
K'ebrī Dahar
Shilabo
Godē
Īmī
Megalo
Hargele
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Gaalkacyo (Galcaio)
Garacad
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
Hobyo
Ceel Huur
Ferfer
Beledweyne
Ceel Buur
Xarardheere
Derri
Buulobarde
Ceeldheere
Dolo Bay
Luuq
Xuddur (Oddur)
Tayeeglow
Garbahaarrey
Baydhabo (Baidoa)
Mahadday Weym
Cadale
El Beru Hagia
Buurhakaba
Wanlaweyn
Jawhar (Giohar)
Baardheere
Diinsoor
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
Qoryooley
Marka (Merca)
Haaway
Baraawe
Wajir
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
Kismaayo (Chisimayu)
Isole Giuba
Buur Gaabo
Raas Kaambooni
Garsen
Lamu
Webi Jubba
Webi Shabeelle
Dahot
Darro
Jaceel
Der
Silil
42°
44°
46°
48°
50°
12°
10°
8°
6°
4°
2°
0°
-2°
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10 UNITED NATIONS
December 2011
Department of Field Support
Cartographic Section